No. 42051

France
and
Qatar

Agreement between the Government of the Republic of France and the Government of the State of Qatar on the reciprocal promotion and protection of investments (with related letter). Doha, 8 July 1996

Entry into force: *27 July 2000 by notification, in accordance with article 12*

Authentic texts: *Arabic, English and French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *France, 14 November 2005*

France
et
Qatar

Accord entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de l'État du Qatar sur l'encouragement et la protection réciproques des investissements (avec lettre connexe). Doha, 8 juillet 1996

Entrée en vigueur : *27 juillet 2000 par notification, conformément à l'article 12*

Textes authentiques : *arabe, anglais et français*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *France, 14 novembre 2005*

سعادة الوزير

بالإشارة إلى اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقعة اليوم بين حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة دولة قطر . أتشرف بأن أوضح لكم بأن تفسير أحكام المادة (٣) من هذه الإتفاقية هو التالي :-

أ- يعتبر من قبيل العوائق من الناحية القانون والواقع المعاملة العادلة والمنصفة ، كل قيد على شراء أو نقل مواد أولية أو مواد ملحقة، للطاقة وللمحروقات، ولوسائل الإنتاج والاستغلال من كل نوع ، وكذلك كل عائق للبيع ولنقل المنتجات داخل البلاد وخارجها ، بالإضافة إلى إجراءات أخرى ذات تأثير مماثل.

ب- يبحث الطرفان المتعاقدان برعاية ، وفي اطار تشريعاتهما الداخلية ، طلبات الدخول وتراخيص الإقامة والعمل والتنقل التي يتقدم بها مواطنو أحد الطرفين المتعاقدين، بغرض الإستثمارات المنفذة على إقليم أو الملاحة البحرية للطرف الآخر المتعاقد.

ويسرني أن أتلقى موافقة حكومتكم على ما جاء في هذا الكتاب.

مع فائق الإحترام والتقدير ،

مادة (١٢)

يخطر كل طرف الطرف الآخر عبر القنوات الدبلوماسية باكتمال الإجراءات الدستورية اللازمة لنفاذ هذه الإتفاقية والتي تصبح نافذة المفعول بعد شهر واحد من تاريخ تسلم الإخطار الأخير .

تسري هذه الإتفاقية لفترة أولى مدتها عشر سنوات . وتظل سارية المفعول بعد إنقضاء هذه المدة ، وذلك ما لم يقم أحد الطرفين المتعاقدين بإخطار الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية برغبته في إنهاء الإتفاق قبل إنتهائه بسنة واحدة .

عند إنتهاء مدة نفاذ هذه الإتفاقية ، تستمر الاستثمارات التي أقيمت خلال مدة نفاذها بالتمتع بالحماية المقررة بأحكامها لمدة إضافية قدرها عشرين سنة .

وقع في الدوحة بتاريخ ١٩٩٦/٧/٨ من نسختين اصليتين باللغات الفرنسية والعربية والإنجليزية ، وتتمتع النصوص الثلاثة بذات الحجية القانونية .

عن حكومة الجمهورية الفرنسية

عن حكومة دولة قطر

محمد بن خليفة آل ثاني
وزير المالية والاقتصاد والتجارة

٢- إذا لم تتم تسوية الخلاف خلال ستة أشهر اعتباراً من تاريخ إثارته من أي من الطرفين المتعاقدين ، فإنه يمكن عرضه ، بناءً على طلب أي منهما ، على محكمة تحكيم للفصل فيه .

٣- تشكل هذه المحكمة ، في كل حالة على حدة ، بالطريقة التالية :
يعين كل طرف متعاقد محكماً واحداً ، ويعين المحكمان المعينان باتفاقهما المشترك محكماً ثالثاً يكون من مواطني دولة ثالثة . ويكون هذا المحكم الثالث رئيساً للمحكمة بإتفاق الطرفين المتعاقدين . ويجب تعيين جميع المحكمين خلال شهرين من تاريخ إخطار أي طرف للطرف الاخر برغبته في عرض الخلاف على التحكيم .

٤- اذا لم يتم التقيد بالمهلة الزمنية المحددة في البند (٣) المشار إليه ، يقوم أي من الطرفين المتعاقدين ، في حالة غياب أي اتفاق آخر ، بدعوة الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة إلى إجراء التعيينات اللازمة . وإذا كان الأمين العام أحد رعايا أي من الطرفين المتعاقدين ، أو كان هناك سبب آخر يحول دون قيامه بهذه المهمة ، يقوم الأمين العام المساعد الذي يليه في المرتبة ، والذي لا يكون من رعايا أي من الطرفين المتعاقدين ، بإجراء التعيينات اللازمة .

٥- تصدر محكمة التحكيم قراراتها بأغلبية الاصوات . وتكون قراراتها نهائية وملزمة قانوناً للطرفين المتعاقدين .
تضع المحكمة قواعد إجراءاتها . وتقوم بتفسير حكمها بناءً على طلب أي من الطرفين المتعاقدين . ويتقاسم الطرفان المتعاقدان بالتساوي بينهما تكاليف التحكيم بما في ذلك أتعاب المحكمين ، ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك وفقاً لظروف خاصة .

تضع المحكمة قواعد إجراءاتها وفقاً لقواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (يونسترال) .

تقوم المحكمة بإصدار حكمها بناءً على طلب أى من الطرفين . وما لم تقرر المحكمة غير ذلك وفقاً لظروف خاصة فإن تكاليف التحكيم بما فى ذلك أتعاب المحكمين ، يتم اقتسامها مناصفة بين الطرفين . ويكون مكان التحكيم مقر " المحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاى (هولندا) " ، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

مـــادة (٩)

إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين ، بمقتضى ضمان ما قدم لإحد الاستثمار نفذ على إقليم الطرف الاخر أو مناطقه البحرية ، بسداد مدفوعات لأحد مستثمريه ، فإنه يحل فى هذه الحالة محل هذا المستثمر فى حقوقه ودعاويه .

ولا تخل هذه المدفوعات بحقوق المستفيد من الضمان باللجوء إلى المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار أو محكمة التحكيم الخاص المنصوص عليها فى المادة (٨) أو الاستمرار فى الدعاوى المرفوعة أمامهما لحين إتمام إجراءاتها .

مـــادة (١٠)

مع عدم الإخلال بأحكام هذه الإتفاقية ، يخضع موضوع الاستثمارات المحكومة بتعهد خاص من أحد الطرفين المتعاقدين لمستثمرى الطرف الأخر المتعاقد لشروط هذا التعهد ، اذا كانت أحكامه أكثر تفضيلاً من تلك الواردة فى هذه الإتفاقية .

مـــادة (١١)

١- تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين الطرفين المتعاقدين والمتعلقة بتفسير أو تنفيذ أو إنهاء هذه الإتفاقية ، بقدر الإمكان ، بالطرق الدبلوماسية .

مـــادة (٨)

١- أي نزاع قانوني ينشأ مباشرة عن الاستثمار بين أي من الطرفين المتعاقدين ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر ، يتم تسويته ودياً بين طرفيه المعنيين .

٢-اذا لم يتم تسوية هذا النزاع خلال مهلة ستة أشهر اعتباراً من تاريخ اثارته كتابةً من قبل أي من طرفي المنازعة ، تتم إحالته بناءً على طلب أي من الطرفين الى التحكيم أمام " المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار " الذي أنشيء بموجب الإتفاقية الخاصة بتسوية منازعات الاستثمار الناشئة بين الدول وبين رعايا الدول الاخرى والموقعة في واشنطن بتاريخ ١٨ مارس ١٩٦٥ .

٣- إذا لم تكن الإتفاقية المشار إليها في الفقرة السابقة واجبة التطبيق ، فإن المنازعة يتم تسويتها عن طريق تحكيم خاص ينشأ لهذا الغرض . وتشكل محكمة التحكيم الخاص على النحو التالي :

أ - يعين كل طرف في النزاع محكماً واحداً ، ويعين المحكمان المعينان باتفاقهما المتبادل محكماً ثالثاً من رعاية دولة ثالثة ، ويكون هذا المحكم الثالث رئيساً للمحكمة باتفاق الطرفين . ويجب تعيين جميع المحكمين خلال شهرين من تاريخ إخطار أي طرف للطرف الآخر برغبته في عرض النزاع على التحكيم .

ب- إذا لم تتم التعيينات خلال المدد المشار إليها في الفقرة (أ) ، يحق لأي من طرفي النزاع ، في حالة غياب أي إتفاق آخر ، أن يطلب من رئيس الغرفة الدولية للتجارة بباريس إجراء التعيينات اللازمة .

جـ- تتخذ المحكمة قراراتها بأغلبية الأصوات . وتكون قراراتها نهائية وملزمة قانوناً للطرفين . وتصدر هذه القرارات وفقاً لأحكام هذه الإتفاقية ، ولقوانين الطرف المتعاقد الذي يكون طرفاً في النزاع ، ولمبادىء القانون الدولي .

أ- الفوائد وأرباح الاسهم والأرباح وغيرها من العائدات الجارية .

ب- الأتاوات الناتجة عن الحقوق المعنوية الخاضعة للضريبة المنصوص عليها في البندين (د) ، (هـ) بالفقرة (١) من المادة (١) .

جـ - المدفوعات التي تدفع بصفة دورية سداداً لقروض تم التعاقد عليها .

د- القيمة الناتجة عن التنازل أو عن التصفية الكاملة أو الجزئية للاستثمار ، بما في ذلك الارباح الرأسمالية لرأس المال المستثمر .

هـ - التعويضات عن تجريد المستثمرين من أملاكهم ، أو عن الخسارة المشار اليها في الفقرتين (٢) ، (٣) من المادة (٥) .

كما يرخص لمواطني كل من الطرفين المتعاقدين المصرح لهم بالعمل على إقليم الطرف الآخر المتعاقد أو منطقته البحرية نتيجة لإستثمار موافق عليه ، بأن يحولوا لبلدهم الأصلي بصفة ملائمة من أتعابهم .

تتم عمليات التحويل المشار اليها في الفقرات السابقة بدون تأخير وفق سعر الصرف الجاري في تاريخ التحويل .

مـادة (٧)

إذا كانت أنظمة أحد الطرفين المتعاقدين تقرر ضماناً للاستثمارات المقامة في الخارج ، فإنه يجوز منح هذا الضمان ، في إطار بحث كل حالة على حدة ، للإستثمارات التي يقوم بها مستثمرو هذا الطرف على إقليم الطرف الاخر أو منطقته البحرية .

ولا يجوز منح الضمان المنصوص عليه في الفقرة السابقة لإستثمارات مستثمري أحد الطرفين المقامة على إقليم الطرف الاخر أو منطقته البحرية ، إلا إذا كانت قد تمت على الموافقة المسبقة لهذا الطرف الآخر .

مـــادة (٥)

١- تحترم الاستثمارات التي يقيمها مواطنو أحد الطرفين المتعاقدين ، في إقليم الطرف الآخر ومنطقته البحرية ، بحماية وأمن كاملين وتامين .

٢- لا يتخذ الطرفان المتعاقدان أية إجراءات نزع ملكية أو تأميم أو أية إجراءات أخرى يكون من شأنها ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، تجريد مواطني الطرف الآخر من استثماراتهم ، في إقليمهما ومنطقتهما البحريتين ، ما لم يكن ذلك : لنفع عام وبشرط ألا تكون هذه الإجراءات تمييزية أو متعارضة مع التزام خاص .

كما يجب أن تؤدى الإجراءات المتخذة لتجريد المواطنين من أستثماراتهم إلى دفع تعويض سريع وملائم ، تكون قيمته مساوية للقيمة الاقتصادية الحقيقية للاستثمارات المعنية التى تقدر وفقاً لوضع اقتصادى عادى وسابق على أى تهديد بهذا التجريد .

يحدد هذا التعويض ، من حيث ميلاغه وطرق سداده ، فى تاريخ تجريد المستثمر من أستثماراته على أبعد تقدير . ويكون قابلاً للتنفيذ فعلياً ، والسداد بدون تأخير والتحويل بحرية ، وينتج هذا التعويض ، حتى تاريخ السداد ، فوائد تحسب تبعاً لسعر الفائدة فى السوق .

٣- يتمتع مواطنو أحد الطرفين المتعاقدين الذين تعرضت استثماراتهم لخسارة بسبب حرب أو أى نزاع مسلح أو ثورة أو حالة طوارىء وطنية أو تمرد وقع على إقليم أو المنطقة البحرية الخاصة بالطرف الآخر ، بمعاملة من الطرف الآخر لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لمواطنيه أو عن المعاملة الممنوحة لمواطني الدولة الأكثر رعاية .

مـــادة (٦)

يرخص كل طرف متعاقد لمواطني الطرف الآخر بحرية تحويل المبالغ التالية الخاصة باستثماراتهم المقامة على إقليمه أو منطقته البحرية :

مـــادة (٥)

١- تحترم الاستثمارات التي يقيمها مستثمرو أحد الطرفين المتعاقدين ، في إقليم الطرف الآخر ومنطقته البحرية ، بحماية وأمن كاملين وتامين .

٢- لا يتخذ الطرفان المتعاقدان أية إجراءات نزع ملكية أو تأميم أو أية إجراءات أخرى يكون من شأنها ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، تجريد مستثمري الطرف الآخر من استثماراتهم ، في إقليمها ومنطقتها البحريتين ، ما لم يكن ذلك بسبب نفع عام وبشرط ألا تكون هذه الإجراءات تمييزية أو متعارضة مع التزام خاص .

كما يجب أن تؤدى الإجراءات المتخذة لتجريد المستثمرين من أستثماراتهم إلى دفع تعويض سريع وملائم ، تكون قيمته مساوية للقيمة الاقتصادية الحقيقية للاستثمارات المعنية التى تقدر وفقاً لوضع اقتصادى عادى وسابق على أى تهديد بهذا التجريد .

يحدد هذا التعويض ، من حيث مبلغه وطرق سداده ، فى تاريخ تجريد المستثمر من أستثماراته على أبعد تقدير . ويكون قابلاً للتنفيذ فعلياً ، والسداد بدون تأخير والتحويل بحرية ، وينتج هذا التعويض ، حتى تاريخ السداد ، فوائد تحسب تبعاً لسعر الفائدة فى السوق .

٣- يتمتع مستثمرو أحد الطرفين المتعاقدين الذين تعرضت استثماراتهم لخسارة : جراء حرب أو أى نزاع مسلح أو ثورة أو حالة طوارئ وطنية أو تمرد وقع على إقليم أو المنطقة البحرية الخاصة بالطرف الآخر ، بمعاملة من الطرف الآخر لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لمستثمريه أو عن المعاملة الممنوحة لمستثمرى الدولة الأكثر رعاية .

مـــادة (٦)

يرخص كل طرف متعاقد لمستثمرى الطرف الآخر بحرية تحويل المبالغ التالية الخاصة باستثماراتهم المقامة على إقليمه أو منطقته البحرية :

مـــادة (٣)

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن يضمن ، على إقليمه ومنطقته البحرية ، معاملة عادلة ومنصفة ، وفقاً لمبادىء القانون الدولي ، للإستثمارات التي يقيمها مستثمرو الطرف الآخر ، وبأن يعمل على ألا يعوق ممارسة الحق المعترف به على هذا النحو سواء من حيث القانون أو الواقع .

مـــادة (٤)

يطبق كل طرف متعاقد ، في اقليمه ومنطقته البحرية ، على مستثمري الطرف الآخر ، فيما يتعلق باستثماراتهم وبأنشطتهم المرتبطة بهذه الاستثمارات ، معاملة لا تقل أفضلية عن المعاملة الممنوحة لمستثمريه ، أو عن تلك الممنوحة لمستثمري الدولة الأكثر رعاية ، إذا كان لهذه المعاملة امتيازات أفضل . وبموجب ذلك فإن المواطنين الموح لهم بالعمل على إقليم أحد الطرفين المتعاقدين ومنطقته البحرية يصبح في إمكانهم التمتع بالتسهيلات المادية الملائمة لممارسة الأنشطة المتعلقة بالاستثمار المرخص به .

على أن هذه المعاملة لا تمتد إلى الامتيازات التي يمنحها أحد الطرفين المتعاقدين لمستثمري دولة ثالثة ، بموجب اشتراكه أو إنضمامه لمنطقة تجارة حرة ، أو لإتحاد جمركي ، أو لسوق مشتركة ، أو لأي شكل آخر من أشكال التنظيمات الإقتصادية الإقليمية .

ولا تسري أحكام هذه المادة على المسائل الضريبية .

٣- كلمة " مواطن " تعني أي شخص طبيعي يتمتع بجنسية أي من الطرفين المتعاقدين .

٤- كلمة " شركة " تعني كل شخص اعتباري تم تأسيسه على أقليم أحد الطرفين المتعاقدين وفقاً لتشريع هذا الطرف ، و يتخذ منه مقراً رئيسياً له ، أو يخضع لرقابة مباشرة أو غير مباشرة من قبل مواطني أحد الطرفين المتعاقدين ، أو من قبل اشخاص اعتبارية ، مقرها الرئيسي إقليم أحد الطرفين المتعاقدين ، وتأسست وفقاً لتشريع هذا الطرف المتعاقد .

٥- كلمة " العائدات " تعني جميع المبالغ التي يدرها الاستثمار ما خلال فترة زمنية محددة ، كالأرباح أو الأتاوات أو الفوائد .

وتتمتع عائدات الاستثمار وكذلك الإيرادات الناتجة عن إعادة استثماراها - في حالة إعادة الإستثمار - بنفس الحماية التي يتمتع بها الاستثمار .

٦- تنطبق أحكام هذه الاتفاقية على اقليم كل من الطرفين المتعاقدين وعلى " المنطقة البحرية " التابعة لكل منهما والتي تعرف فيما بعد بالمنطقة التي يكون للطرفين حقوقهما وفقاً للقانون الدولي ، حقوق سيادية وولاية لأغراض التنقيب والاستغلال والحفاظ على المصادر الطبيعية .

مـــادة (٢)

يقوم كل من الطرفين المتعاقدين وفقاً لتشريعاته ، بالسماح وتشجيع الاستثمارات التي يقيمها مستثمرو الطرف الآخر على إقليمه ومنطقته البحرية

ب- الأسهم ومكافآت الإصدار والأشكال الأخرى للمشاركة ولو كانت اقلية أو غير مباشرة ، في الشركات التي تؤسس في إقليم أي من الطرفين المتعاقدين ،

جـ- الحق في المال أو في السندات ، أو الحق في أداء مشروع ذي قيمة اقتصادية .

د- حقوق الملكية الأدبية والصناعية والتجارية (مثل حقوق المؤلف وبراءات الاختراع ، والتراخيص والعلامات المسجلة ، والنماذج والتصاميم الصناعية وطرق التقنية والأسماء والشهرة التجارية) .

هـ- الامتيازات التجارية الممنوحة بمقتضى القانون أو بموجب عقد ، لا سيما الامتيازات الخاصة بالتنقيب وبالزراعة وباستخراج أو استغلال الثروات الطبيعية ، بما في ذلك الموارد التي توجد في المنطقة البحرية للطرفين المتعاقدين .

وانه من المفهوم أن هذه الاستثمارات هي استثمارات قد تمت أو ستتم قبل أو بعد سريان هذه الاتفاقية ، وفقا للتشريعات المعمول بها في الأقاليم والمناطق البحرية للدولة المتعاقدة والتي يقع فيها الاستثمار .

إن أي تغيير في شكل الاستثمار الاصول لا يؤثر على صفتها كاستثمار بشرط ألا يتعارض هذا التغيير مع التشريعات المعمول بها في الأراضي أو المناطق البحرية للطرف المتعاقد الذي يقع فيه الاستثمار .

٢- كلمة " مستثمر " تعني أي مواطن أو شركة أو حكومة دولة قطر أو حكومة الجمهورية الفرنسية .

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاقية

بين

حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة دولة قطر

بشأن

التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات

. . . . . .

ان حكومة الجمهورية الفرنسية ،

وحكومة دولة قطر ،

(المشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين)

رغبة منهما في تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدولتين ،

وفي خلق ظروف مواتية للإستثمارات الفرنسية في قطر وللإستثمارات القطرية في فرنسا ،

واقتناعاً منهما بأن تشجيع وحماية هذه الإستثمارات سيكون من شأنه تشجيع انتقال رؤوس الأموال والتقنية بين البلدين لصالح التنمية الاقتصادية فيهما ،

قد اتفقتا على ما يلي :

مادة (١)

لأغراض هذه الإتفاقية وما لم ينص فيها على خلاف ذلك :

١- كلمة " الاستثمار " تعني جميع الأصول كالأموال والحقوق والمصالح أياً كانت طبيعتها وتشمل ذلك على وجه الخصوص دون الحصر ما يلي :

أ- الأموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق العينية مثل الرهونات وحقوق الامتياز وحقوق الانتفاع والكفالات والحقوق الأخرى المماثلة .

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF FRANCE AND THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR ON THE RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Republic of France and the Government of the State of Qatar hereinafter referred to as the Contracting Parties,

Desiring to strengtben the economic cooperation between both States and to create favourable conditions for French investments in Qatar and Qatar investments in France,

Convinced that the promotion and protection of these investments would succeed in stimulating transfers of capital and technology between the two countries in the interest of their economic development,

Have agreed as follows.

Article I

For the purpose of this Agreement, and unless otherwise stated in this Agreement:

1. The term "investment" means every kind of assets, such as goods, rights and interest of whatever nature, and in particular though not exclusively :

a) Movable and immovable property as well as any other rigbt in rem such as mortgages, liens, usufructs, pledges and similar rights;

b) Shares, premium on share and other kinds of interest including minority or indirect forms, in companies constituted in the territory of one Contracting Party;

c) Title to money or debentures, or title to any legitimate performance having an economic value;

d) Intellectual, commercial and industrial property rights such as copyrights, patents, licences, trademarks, industrial models and mockups, technical processes, know-how, tradenames and goodwill;

e) Business concessions conferred by law or under contract, including concessions to search for, cultivate, extract or exploit natural resources, including those which are located in the maritime area of the Contracting Parties.

It is understood that those investments are investments which have already been made or may be made subsequent to the entering into force of this Agreement, in accordance with thc legislation of the Contracting Party on the territory or in the maritime area of which the investment is made.

Any alteration of the form in which assets are invested shall not affect their qualification as investments provided that such alteration is not in conflict with the legislation of the Contracting Party on the territory or in the maritime area of which the investment is made.

2. The term "investors" means any national or company or the Government of the Republic of France or of the State of Qatar.

3. The term "nationals" means physical persons possessing the nationality of either Contracting Party.

4. The term "company" means any legal person constituted on the territory of one Contracting Party in accordance with the legislation of that Party and having its head office on the territory of that Party, or controlled directly or indirectly by the nationals of one Contracting Party, or by legal persons having their head office in the territory of one Contracting Party and constituted in accordance with the legislation of that Party.

5. The term "returns" means all amounts produced by an investment, such as profits, royalties and interest, during a given period.

Investment returns and, in case of re-investment, re-investment returns shall enjoy the same protection as the investment.

6. This Agreement shall apply to the territory of each Contracting Party, as well as the maritime area of each Contracting Party, hereafter defined as the area over which they have in accordance with International Law sovereign rights and a jurisdiction with a view to prospecting, exploiting and preserving natural resources.

Article 2

Each Contracting Party shall admit and encourage on its territory and in its maritime area, in accordance with its legislation, investments made by investors of the other Contracting Party.

Article 3

Either Contracting Party shall extend fair and equitable treatment in accordance with the principles of International Law to investments made by investors of the other Contracting Party on its territory or in its maritime area in accordance with its legislation, and shall ensure that the exercise of the right thus recognized shall not be hindered by law or in practice.

Article 4

Each Contracting Party shall apply on its territory and in its maritime area to the investors of the other Party, with respect to their investments and activities related to the investments, a treatment not less favourable than that granted to its investors, or the treatment granted to the investors of the most favoured nation, if the latter is more favourable. In this respect, nationals authorized to work on the territory and in the maritime area of one Contracting Party shall enjoy the material facilities relevant to the exercise of the activities related to the authorized investment.

This treatment shall not include the privileges granted by one Contracting Party to investors of a third party State by virtue of its participation or association in a free trade zone, customs union, common market or any other form of regional economic organization.

The provisions of this article do not apply to tax matters.

Article 5

1. The investments made by investors of onc Contracting Party shall enjoy full and complete protection and safety on the territory and in the maritime area of the other Contracting Party.

2. Neither Contracting Party shall take any measures of expropriation or nationalization or any other measures having the effect of dispossession, direct or indirect, of investors of the other Contracting Party of their investments on its territory and in its maritime area, except in the public interest and provided that these measures are not discriminatory or contrary to a particular obligation.

Any measures of dispossession which might be taken shall give rise to prompt and adequate compensation, the amount of which shall be equal to the real economic value of the investments concerned and shall be set in accordance with the normal economic situation prevailing prior to any threat of dispossession.

The said compensation, the amounts and conditions of payment, shall be set not later than the date of dispossession. This compensation shall be effectively realizable, shall be paid without delay and shall be freely transferable. Until the date of payment, it shall produce interest calculated at the appropriate market rate of interest.

3. Investors of one Contracting Party whose investments have sustained losses due to war or any other armed conflict, revolution, national state of emergency or revolt occurring on the territory or in the maritime areas of the other Contracting Party, shall enjoy treatment from the latter Contracting Party that is not less favourable than that granted to its own investors or to those of the most favoured nation.

Article 6

Each Contracting Party, on the territory or in the maritime area of which the investments have been made by investors of the other Contracting Party, shall guarantee to these investors the free transfer of:

a) interest, dividends, profits and other current income,

b) royalties deriving from incorporal rights as defined in Article 1, Paragraph I, letters d) and e).

c) repayments of loans which have been regularly contracted,

d) value of partial or total liquidation or disposition of the investment, including capital gains on the capital invested;

e) compensation for dispossession or loss described in Article 5, Paragraphs 2 and 3.

The nationals of either Contracting Party, who have been authorized to work on the territory or in the maritime area of the other Contracting Party, as the result of an approved investment, shall also be permitted to transfer to their country of origin an appropriate proportion of their earnings.

The transfers referred to in the foregoing paragraphs shall be promptly effected at the exchange rate prevailing on the date of transfer.

Article 7

In the event that the regulations of one Contracting Party contain a guarantee for investments made abroad, this guarantee may be accorded, after examining case by case, to investments made by investors of this Party on the territory or in the maritime area of the other Party.

Investments made by investors of one Contracting Party on the territory or in the maritime area of the other Contracting Party may obtain the guarantee referred to in the foregoing paragraph only if they have been previously agreed to by the other Party.

Article 8

1. Any legal dispute arising directly out of an investment between one Contracting Party and an investor of the other Contracting Party shall be settled amicably between the two parties concerned.

2. If this dispute has not been settled within a period of six months from the date at which it was raised in writing by one or other of the parties to the dispute, it shall be submitted at the request of either party to the arbitration of the International Centre for the Settlement of Investment Disputes (ICSID), created by the Convention for the settlement of disputes in respect of investments occurring between States and nationals of other States signed in Washington on March 18, 1965.

3. In case the convention mentioned in the foregoing paragraph is not applicable, then the dispute shall be settled by an ad hoc arbitration. The ad hoc Arbitral Tribunal shall be established as follows :

a) Each party to the dispute shall appoint one arbitrator, and the two arbitrators thus appointed shall appoint by mutual agreement a third arbitrator, who must be a national of a third Country, and who shall be designated as chairman of the Tribunal by the two parties. All the arbitrators must be appointed within two months from the date of notification by one party to the other party of its intention to submit the dispute to arbitration.

b) If the periods specified in the Section a) hereabove have not been met, either party, in the absence of any other agreement, shall invite the Chairman of the International Chamber of Commerce of Paris to make the necessary appointments.

c) The tribunal shall reach its decisions by a majority of votes. These decisions shall be final and legally binding upon the parties. They shall be taken in conformity with the provisions of this Agreement, the laws of the Contracting Party to the dispute and the principles of International Law.

The Tribunal shall set its rules of procedure in conformity with the Arbitration Rules of the United Nations Commission for International Trade Law (UNCITRAL).

It shall interpret its award at the request of either party. Unless otherwise decided by the tribunal, in accordance with special circumstances, the legal costs, including the fees of

the arbitrators, shall be shared equally between the two parties. Unless otherwise agreed by the parties, the venue of arbitration is the seat of the Permanent Arbitration Tribunal in The Hague (Netherlands).

Article 9

If one Contracting Party, as a result of a guarantee given for an investment made on the territory or in the maritime area of the other Contracting Party, makes payments to its own investors, the first mentioned Party has in this case full rights of subrogation with regard to the rights and actions of the said investor.

The said payments shall not affect the rights of the beneficiary of the guarantee to recourse to the ICSID or to the ad hoc arbitral tribunal referred to in article 8 or to continue proceedings submitted to them until completion of the proceedings.

Article 10

Investments having formed the subject of a special commitment of one Contracting Party, with respect to the investors of the other Contracting Party, shall be governed, without prejudice to the provisions of this Agreement, by the terms of the said commitment if the latter includes provisions more favourable than those of this Agreement.

Article 11

1. Disputes relating to the interpretation, application or termination of this Agreement shall be settled, if possible, by diplomatic channels.

2. If the dispute has not been settled within a period of six months from the date on which the matter was raised by either Contracting Party, it may be submitted at the request of either Contracting Party to an Arbitral Tribunal.

3. The said Tribunal shall be created as follows for each specific case : each Contracting Party shall appoint one arbitrator, and the two arbitrators thus appointed shall appoint by mutual agreement a national of a third Country, who shall be designated as Chairman of the Tribunal by the two Contracting Parties. All the arbitrators must be appointed within two months from the date of notification by one Contracting Party to the other Contracting Party of its intention to submit the disagreement to arbitration.

4. If the periods specified in Paragraph 3 above have not been met, either Contracting Party, in the absence of any other agreement, shall invite the Secretary General of the United Nations Organisation to make the necessary appointments. If the Secretary General is a national of either Contracting Party, or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Under Secretary next in seniority to the Secretary General, who is not a national of either Contracting Party, shall make the necessary appointments.

5. The tribunal shall reach its decisions by a majority of votes. These decisions shall be final and legally binding upon the Contracting Parties.

The Tribunal shall set its own rules of procedure. It shall interpret its award at the request of either Contracting Party. Unless otherwise decided by the tribunal, in accordance

with special circumstances, the legal costs, including the fees of the arbitrators, shall be shared equally between the two Contracting Parties.

Article 12

Each Party shall notify the other through diplomatic channels of the completion of the constitutional procedures required concerning the entry into force of this Agreement, which shall enter into force one month after the date of receipt of the final notification.

The Agreement shall be in force for an initial period of ten years. It shall remain in force thereafter, unless one of the Contracting Parties gives one year's written notice of termination through diplomatic channels.

In case of termination of the period of validity of this Agreement, investments made while it was in force shall continue to enjoy the protection of its provisions for an additional period of twenty years.

Signed in Doha, on July 8th 1996 in duplicate in the French, Arabic and English languages, the three texts being equally authentic.

For the Government of the Republic of France:
HERVÉ DE CHARETTE

For the Government of the State of Qatar:
CHEIK MOHAMED BIN KHALIFA AL THANI

[RELATED LETTER]

Your Excellency,

I have the honour to refer to the Agreement signed today between the Government of the Republic of France and the Government of the State of Qatar on the reciprocal promotion and protection of investments, and wish to inform you that the interpretation of this Agreement is the following, as regards Article 3:

(a)- We shall consider as de jure or de facto impediments to fair and equitable treatment any restriction on the purchase or transport of raw materials and auxiliary materials, energy and fuels, as well as the means of production and operation of all types, any hindrance of the sale or transport of products within the country and abroad, as well as any other measures that have a similar effect.

(b)- Within the framework of their internal legislation, the Contracting Parties shall favourably examine requests for entry and authorization to reside, work and travel made by the nationals of one Contracting Party in relation to an investment made on the territory or in the maritime area of the other Contracting Party.

I would appreciate receiving from you a declaration of the agreement of your Government to the contents of this letter.

With the assurance of my highest esteem,

Yours sincerely,

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE ET LE GOUVERNEMENT DE L'ÉTAT DU QATAR SUR L'ENCOURAGEMENT ET LA PROTECTION RÉCIPROQUES DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de l'État du Qatar, ci-après dénommés "les Parties contractantes",

Désireux de renforcer la coopération économique entre les deux États et de créer des conditions favorables pour les investissements français au Qatar et du Qatar en France,

Persuadés que l'encouragement et la protection de ces investissements sont propres à stimuler les transferts de capitaux et de technologie entre les deux pays, dans l'intérêt de leur développement économique,

Sont convenus des dispositions suivantes :

Article 1

Pour l'application du présent accord, et sauf disposition contraire dans le présent accord :

1. Le terme "investissement" désigne tous les avoirs, tels que les biens, droits et intérêts de toutes natures et, plus particulièrement mais non exclusivement :

a) les biens meubles et immeubles, ainsi que tous autres droits réels tels que les hypothèques, privilèges, usufruits, cautionnements et droits analogues;

b) les actions, primes d'émission et autres formes de participation, même minoritaires ou indirectes, aux sociétés constituées sur le territoire de l'une des Parties contractantes;

c) les obligations, créances et droits à toutes prestations ayant valeur économique;

d) les droits de propriété intellectuelle, commerciale et industrielle tels que les droits d'auteur, les brevets d'invention, les licences, les marques déposées, les modèles et maquettes industrielles, les procédés techniques, le savoir-faire, les noms déposés et la clientèle;

e) les concessions accordées par la loi ou en vertu d'un contrat, notamment les concessions relatives à la prospection, la culture, l'extraction ou l'exploitation de richesses naturelles, y compris celles qui se situent dans la zone maritime des Parties contractantes.

Il est entendu que lesdits investissements doivent être ou avoir été réalisés conformément à la législation de la Partie contractante sur le territoire ou dans la zone maritime de laquelle l'investissement est effectué, avant ou après l'entrée en vigueur du présent accord.

Toute modification de la forme d'investissement des avoirs n'affecte pas leur qualification d'investissement, à condition que cette modification ne soit pas contraire à la législation de la Partie contractante sur le territoire ou dans la zone maritime de laquelle l'investissement est réalisé.

2. Le terme d'"investisseurs" désigne tout national ou société ou le Gouvernement de la République française ou de l'État du Qatar.

3. Le terme de "nationaux" désigne les personnes physiques possédant la nationalité de l'une des Parties contractantes.

4. Le terme de "sociétés" désigne toute personne morale constituée sur le territoire de l'une des Parties contractantes, conformément à la législation de celle-ci et y possédant son siège social, ou contrôlée directement ou indirectement par des nationaux de l'une des Parties contractantes, ou par des personnes morales possédant leur siège social sur le territoire de l'une des Parties contractantes et constituées conformément à la législation de celle-ci.

5. Le terme de "revenus" désigne toutes les sommes produites par un investissement, telles que bénéfices, redevances ou intérêts, durant une période donnée.

Les revenus de l'investissement et, en cas de réinvestissement, les revenus de leur réinvestissement jouissent de la même protection que l'investissement.

6. Le présent accord s'applique au territoire de chacune des Parties contractantes ainsi qu'à la zone maritime de chacune des Parties contractantes, ci-après définie comme la zone sur laquelle elles ont, en conformité avec le Droit international, des droits souverains et une juridiction aux fins de prospection, d'exploitation et de préservation des ressources naturelles.

Article 2

Chacune des Parties contractantes admet et encourage, dans le cadre de sa législation et des dispositions du présent accord, les investissements effectués par les investisseurs de l'autre Partie sur son territoire et dans sa zone maritime.

Article 3

Chacune des Parties contractantes s'engage à assurer un traitement juste et équitable, conformément aux principes du Droit international, aux investissements des investisseurs de l'autre Partie réalisés sur son territoire et dans sa zone maritime en conformité avec sa législation, et à faire en sorte que l'exercice du droit ainsi reconnu ne soit entravé ni en droit, ni en fait.

Article 4

Chaque Partie contractante applique, sur son territoire et dans sa zone maritime, aux investisseurs de l'autre Partie, en ce qui concerne leurs investissements et activités liées à ces investissements, un traitement non moins favorable que celui accordé à ses investisseurs, ou le traitement accordé aux investisseurs de la Nation la plus favorisée, si celui-ci est plus avantageux. A ce titre, les nationaux autorisés à travailler sur le territoire et dans la zone maritime de l'une des Parties contractantes doivent pouvoir bénéficier des facilités matérielles appropriées pour l'exercice de leurs activités professionnelles.

Ce traitement ne s'étend toutefois pas aux privilèges qu'une Partie contractante accorde aux investisseurs d'un État tiers, en vertu de sa participation ou de son association à une zone de libre échange, une union douanière, un marché commun ou toute autre forme d'organisation économique régionale.

Les dispositions de cet Article ne s'appliquent pas aux questions fiscales.

Article 5

1. Les investissements effectués par des investisseurs de l'une ou l'autre des Parties contractantes bénéficient, sur le territoire et dans la zone maritime de l'autre Partie contractante, d'une protection et d'une sécurité pleines et entières.

2. Les Parties contractantes ne prennent pas de mesures d'expropriation ou de nationalisation ou toutes autres mesures dont l'effet est de déposséder, directement ou indirectement, les investisseurs de l'autre Partie des investissements leur appartenant, sur leur territoire et dans leur zone maritime, si ce n'est pour cause d'utilité publique et à condition que ces mesures ne soient ni discriminatoires, ni contraires à un engagement particulier.

Toutes les mesures de dépossession qui pourraient être prises doivent donner lieu au paiement d'une indemnité prompte et adéquate dont le montant, égal à la valeur économique réelle des investissements concernés, doit être évalué par rapport à une situation économique normale et antérieure à toute menace de dépossession.

Cette indemnité, son montant et ses modalités de versement sont fixés au plus tard à la date de la dépossession. Cette indemnité est effectivement réalisable, versée sans retard et librement transférable. Elle produit, jusqu'à la date de versement, des intérêts calculés au taux d'intérêt de marché approprié.

3. Les investisseurs de l'une des Parties contractantes dont les investissements auront subi des pertes dues à la guerre ou à tout autre conflit armé, révolution, état d'urgence national ou révolte survenu sur le territoire ou dans la zone maritime de l'autre Partie contractante, bénéficieront, de la part de cette dernière, d'un traitement non moins favorable que celui accordé à ses propres investisseurs ou à ceux de la Nation la plus favorisée.

Article 6

Chaque Partie contractante, sur le territoire ou dans la zone maritime de laquelle des investissements ont été effectués par des investisseurs de l'autre Partie contractante, accorde à ces investisseurs le libre transfert :

a) des intérêts, dividendes, bénéfices et autres revenus courants;

b) des redevances découlant des droits incorporels désignés au paragraphe 1, lettres d) et e) de l'Article 1;

c) des versements effectués pour le remboursement des emprunts régulièrement contractés;

d) du produit de la cession ou de la liquidation totale ou partielle de l'investissement, y compris les plus-values du capital investi;

e) des indemnités de dépossession ou de perte prévues à l'Article 5, paragraphes 2 et 3 ci-dessus.

Les nationaux de chacune des Parties contractantes qui ont été autorisés à travailler sur le territoire ou dans la zone maritime de l'autre Partie contractante, au titre d'un investissement agréé, sont également autorisés à transférer dans leur pays d'origine une quotité appropriée de leur rémunération.

Les transferts visés aux paragraphes précédents sont effectués sans retard au taux de change normal applicable à la date du transfert.

Article 7

Dans la mesure où la réglementation de l'une des Parties contractantes prévoit une garantie pour les investissements effectués à l'étranger, celle-ci peut être accordée, dans le cadre d'un examen cas par cas, à des investissements effectués par des investisseurs de cette Partie sur le territoire ou dans la zone maritime de l'autre Partie.

Les investissements des investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire ou dans la zone maritime de l'autre Partie ne pourront obtenir la garantie visée à l'alinéa ci-dessus que s'ils ont, au préalable, obtenu l'agrément de cette dernière Partie.

Article 8

1. Tout différend de nature juridique en relation directe avec un investissement entre l'une des Parties contractantes et un investisseur de l'autre Partie contractante est réglé à l'amiable entre les deux parties concernées.

2. Si un tel différend n'a pas pu être réglé dans un délai de six mois à partir du moment où il a été soulevé par écrit par l'une ou l'autre des parties au différend, il est soumis à la demande de l'une ou l'autre de ces parties à l'arbitrage du Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements (C.I.R.D.I.), créé par la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États, signée à Washington le 18 mars 1965.

3. Dans l'hypothèse où la convention mentionnée dans le paragraphe précédent n'est pas applicable, le différend est réglé par un arbitrage ad hoc. Le Tribunal d'arbitrage ad hoc sera constitué de la manière suivante :

a) Chaque Partie au différend désigne un membre, et les deux membres désignent, d'un commun accord, un ressortissant d'un État tiers qui est nommé Président par les deux parties. Tous les membres doivent être nommés dans un délai de deux mois à compter de la date à laquelle une des parties a fait part à l'autre partie de son intention de soumettre le différend à arbitrage.

b) Si les délais fixés au paragraphe 3 ci-dessus n'ont pas été observés, l'une ou l'autre partie, en l'absence de tout accord applicable, invite le Président de la Chambre de Commerce Internationale de Paris à procéder aux désignations nécessaires.

c) Le Tribunal d'arbitrage prend ses décisions à la majorité des voix. Ces décisions sont définitives et exécutoires de plein droit pour les parties. Elles sont prises en con-

formité avec les dispositions de cet accord, la législation de la Partie contractante partie au différend et les principes du droit international.

Le Tribunal fixe son règlement conformément au Règlement d'arbitrage de la Commission des Nations-Unies pour le Droit Commercial International (CNUDCI).

Il interprète la sentence à la demande de l'une ou l'autre partie. A moins que le Tribunal n'en dispose autrement, compte tenu de circonstances particulières, les frais de la procédure arbitrale, y compris les vacations des arbitres, sont répartis également entre les parties. A moins que parties n'en disposent autrement, le lieu de l'arbitrage est le siège du Tribunal d'arbitrage permanent à La Haye (Pays-Bas).

Article 9

Si l'une des Parties contractantes, en vertu d'une garantie donnée pour un investissement réalisé sur le territoire ou dans la zone maritime de l'autre Partie, effectue des versements à l'un de ses investisseurs, elle est, de ce fait, subrogée dans les droits et actions de cet investisseur.

Lesdits versements n'affectent pas les droits du bénéficiaire de la garantie à recourir au C.I.R.D.I. ou au tribunal d'arbitrage ad hoc mentionné à l'article 8 ou à poursuivre les actions introduites devant eux jusqu'à l'aboutissement de la procédure.

Article 10

Les investissements ayant fait l'objet d'un engagement particulier de l'une des Parties contractantes à l'égard des investisseurs de l'autre Partie contractante sont régis, sans préjudice des dispositions du présent accord, par les termes de cet engagement dans la mesure où celui-ci comporte des dispositions plus favorables que celles qui sont prévues par le présent accord.

Article 11

1. Les différends relatifs à l'interprétation, à l'application ou à la cessation du présent accord doivent être réglés, si possible, par la voie diplomatique.

2. Si dans un délai de six mois à partir du moment où il a été soulevé par l'une ou l'autre des Parties contractantes, le différend n'est pas réglé, il est soumis, à la demande de l'une ou l'autre Partie contractante, à un tribunal d'arbitrage.

3. Ledit tribunal sera constitué pour chaque cas particulier de la manière suivante : chaque Partie contractante désigne un membre, et les deux membres désignent, d'un commun accord, un ressortissant d'un État tiers qui est nommé Président du tribunal par les deux Parties contractantes. Tous les membres doivent être nommés dans un délai de deux mois à compter de la date à laquelle une des Parties contractantes a fait part à l'autre Partie contractante de son intention de soumettre le différend à arbitrage.

4. Si les délais fixés au paragraphe 3 ci-dessus n'ont pas été observés, l'une ou l'autre Partie contractante, en l'absence de tout autre accord, invite le Secrétaire général de l'Organisation des Nations-Unies à procéder aux désignations nécessaires. Si le Secrétaire général

est ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante ou si, pour une autre raison, il est empêché d'exercer cette fonction, le Secrétaire général adjoint le plus ancien et ne possédant pas la nationalité de l'une des Parties contractantes procède aux désignations nécessaires.

5. Le tribunal d'arbitrage prend ses décisions à la majorité des voix. Ces décisions sont (définitives et exécutoires de plein droit pour les Parties contractantes.

Le tribunal fixe lui-même son règlement. Il interprète la sentence à la demande de l'une ou l'autre Partie contractante. A moins que le tribunal n'en dispose autrement, compte tenu de circonstances particulières, les frais de la procédure arbitrale, y compris les vacations des arbitres, s'ont répartis également entre les Parties Contractantes.

Article 12

Chacune des Parties notifiera à l'autre par la voie diplomatique l'accomplissement des procédures internes requises pour l'entrée en vigueur du présent accord, qui prendra effet un mois après le jour de la réception de la dernière notification.

L'accord est conclu pour une durée initiale de dix ans. Il restera en vigueur après ce terme, à moins que l'une des Parties ne le dénonce par la voie diplomatique avec préavis d'un an.

A l'expiration de la période de validité du présent accord, les investissements effectués pendant qu'il était en vigueur continueront de bénéficier de la protection de ses dispositions pendant une période supplémentaire de vingt ans.

Fait à Doha, le 8 juillet 1996 deux originaux, chacun en langue française, arabe et anglaise, les trois textes faisant également foi.

Pour le Gouvernement de la République française:
HERVÉ DE CHARETTE

Pour le Gouvernement de l'État du Qatar:
CHEIK MOHAMED BIN KHALIFA AL THANI

[LETTRE CONNEXE]

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur de me référer à l'accord signé ce jour entre le Gouvernement de la République Française et le Gouvernement de l'État du Qatar sur l'encouragement et la protection réciproques des investissements et de vous préciser que l'interprétation de cette Convention est la suivante, en ce qui concerne l'Article 3 :

a) Sont considérées comme des entraves de droit ou de fait au traitement juste et équitable, toute restriction à l'achat et au transport de matières premières et de matières auxiliaires, d'énergie et de combustibles, ainsi que de moyens de production et d'exploitation de tout genre, toute entrave à la vente et au transport des produits à l'intérieur du pays et à l'étranger, ainsi que toutes autres mesures ayant un effet analogue;

b) Les Parties contractantes examineront avec bienveillance, dans le cadre de leur législation interne, les demandes d'entrée et d'autorisation de séjour, de travail, et de circulation introduites par des nationaux d'une Partie contractante, au titre d'un investissement réalisé sur le territoire ou dans la zone maritime de l'autre Partie contractante.

Je vous serais obligé de bien vouloir me faire part de l'accord de votre Gouvernement sur le contenu de cette lettre.

Je vous prie d'agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma plus haute considération.